# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٩١**

الثلاثاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أباكان | (تركيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | أوغندا | السيد روغوندا |
| | البرازيل | السيدة دنلوب |
| | البوسنة والهرسك | السيد باربالیتش |
| | الصين | السيد يانغ تاو |
| | غابون | السيد مونغارا موسوتسي |
| | فرنسا | السيد بريانس |
| | لبنان | السيد عساف |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد بارهام |
| | المكسيك | السيد هيلر |
| | النمسا | السيد ماير – هارتنغ |
| | نيجيريا | السيد أونيمولا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة أندرسن |
| | اليابان | السيد نيشيدا |

## جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2010/471)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



الرجاء إعادة استعمال الورق

افتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في سيراليون**

**التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون** (S/2010/471)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون، يطلب فيها دعوة وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لها حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة بانغورا (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة زينب حواء بانغورا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مايكل فون دير شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فون دير شولنبرغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد جون ماكني، رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ماكني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/471، التي تتضمن التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد مايكل فون دير شولنبرغ وسعادة السيد جون ماكني . وأعطي الكلمة الآن للسيد فون دير شولنبرغ.

**السيد فون دير شولنبرغ** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحتكم لي الفرصة لعرض تقرير الأمين العام الخامس عن سيراليون (S/2010/371).

حين زار الأمين العام فريتاون في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه، كان يريد لفت الانتباه إلى الإنجازات غير العادية التي حققتها سيراليون في استعادة سلمها واستقرارها بعد أنْ انتهت الحرب الأهلية فيها. والواقع أن سيراليون بلد تمكن من أن يترك وراءه سنوات الديكتاتورية، والانقلابات

العسكرية المتكررة، و ١١ سنة من الحرب الأهلية المدمرة لينخرط في بناء مجتمع جديد مسالم وديمقراطي وأكثر رخاءً. وخلال الفترة القريبة جداً أحرزت سيراليون تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً. وقد سيطرت الحكومة بنجاح على آثار الأزمتين العالميتين الأخيرتين الغذائية والمالية، وبدأت برنامجاً طموحاً لتطوير البنية التحتية، وتحسين الإنتاج الزراعي، وزيادة إنتاج الطاقة.

وإزاء خلفية الاستعراض الجاري للأهداف الإنمائية للألفية، تحظى بأهمية خاصة جهودُ الحكومة لتوفير الرعاية الصحية مجاناً للأمهات والأطفال دون سن الخامسة، وبرامجها الناجحة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وبرنامج التسويق التجاري لصالح المزارعين الفقراء الذين يعانون غالباً من البؤس، وبناء الطرق الفرعية التي تربط القرى بشبكة الطرق الوطنية. لذلك لا عجب أن أحرزت سيراليون تقدماً مطرداً على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، يجب علينا أيضاً أن نعترف بالدعم الكبير الطويل المدى الذي تلقته سيراليون، ولا تزال تتلقاه، من المجتمع الدولي. ونشيد على وجه الخصوص بالتزام الرئيس كوروما بإنشاء ثاني محطة إذاعة عامة مستقلة في أفريقيا، هي هيئة إذاعة سيراليون، التي افتتحت خلال زيارة الأمين العام. ولا تزال الهيئة في مهدها، ويتعين عليها التغلب على الكثير من التحديات حتى تلبي تطلعاتها وتوقعاتنا لها باعتبارها صوتا مهنياً ومحايداً لسيراليون، ومن المؤمل أن يصبح صوتاً للمنطقة كلها. بيد أن لدي اقتناع بأن الحماس والنزاهة اللتين يتحلى بهما أعضاء مجلس إدارتها المستقل سيجعل منها صوتاً محايداً يُعتمد عليه للديمقراطية الناشئة حديثاً في سيراليون، ومثالاً تحتذي به البلدان المجاورة الأخرى.

ولن أتوسع هنا أكثر في هذه المسائل الإنمائية، لأننا سوف نناقشها في اجتماع لجنة بناء السلام بعد ظهر اليوم. وعوضاً عن ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأركِّز على ثلاثة تطورات حديثة العهد يمكن أن يكون لها تأثير رئيسي في تشكيل مستقبل سيراليون السياسي والاجتماعي الاقتصادي وهي: أولاً، جهود الحكومة لاستغلال أكبر لموارد البلد المعدنية والطبيعية؛ وثانياً، الإعداد لانتخابات عام ٢٠١٢؛ وثالثاً، التطورات في غينيا المجاورة.

يمكن لكل هذه التطورات الثلاثة أن تعود بفوائد جمة على سيراليون. فزيادة استغلال موارد سيراليون المعدنية الغنية يمكن أن يساعد على كسر اعتماد البلد الكبير على المانحين، ويوفر له الموارد اللازمة للمضي بقوة أكبر نحو تحقيق أهدافه الإنمائية. ومن شأن انتخابات عام ٢٠١٢ أن تقوي الديمقراطية الناشئة في البلد، وأن تعزز مصداقية مؤسسات الدولة، وتساعد بالتالي سيراليون على عبور حاجز السنة العاشرة منذ انتهاء الحرب الأهلية. وأخيراً، فإن قيام انتخابات في غينيا وحدوث انتقال ديمقراطي ناجح هناك يمكن أن ينشئ، لأول مرة، منطقة بها دول متقاربة التفكير ويفتح الآفاق للمزيد من التعاون بين دول اتحاد نهر مانو الثلاث في حل العديد من مشاكلها المشتركة.

ومع أن هذه التطورات الثلاثة تمثل فعلا مصدر أمل لسيراليون، فإنها تنطوي أيضاً على مخاطر كبيرة لمستقبلها. فإن لم تُدَر بحذر فقد يكون لها تداعيات سلبية على التقدم المحرز في سيراليون في السنوات الأخيرة. وسأتكلم أولاً عن العقود التعدينية الأخيرة.

سيراليون بلد يحظى بموارد طبيعية ومعدنية غنية. ولكي تتمكن الحكومة من إدارة ثرواتها المعدنية بصورة أفضل، قامت بوضع قانون تعديني جديد العام الماضي، وبدأت، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إعادة

التفاوض حول العقود التعدينية القائمة المتعلقة باستغلال الماس والروتيل، وهو مادة أولية لإنتاج التيتانيوم. ومؤخراً، أبرمت الحكومة عقدين تعدينيين كبيرين لاستغلال موارد البلد الضخمة من خام الحديد، من شأنهما أن يمنحا الصناعات الاستخراجية دوراً مهيمناً بشكل غير مسبوق في اقتصاد سيراليون. وفي الحقيقة فإن سيراليون، بمواردها غير المستغلة إلى حد كبير من الذهب، واحتمالات وجود احتياطيات بحرية من النفط والغاز مجدية اقتصادياً، قد تكون على وشك التحول من متلق رئيسي للمعونات الأجنبية إلى مصدِّر للمواد الأولوية المعدنية والهيدروكربونية. وهذا بالتأكيد تطور جيد بالنسبة لسيراليون، وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي الذي استثمر كثيراً في استقرار سيراليون وتنميتها خلال السنوات العشر الماضية أو أكثر.

بيد أن التجارب في مختلف أنحاء العالم تشير إلى أن البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الخام تعاني في الغالب من مصاعب عظام. فالاعتماد على صادرات التعدين والنفط أدى في معظم الأحيان إلى تفكك اجتماعي، وتفاوتات كبيرة في الدخل، واستشراء الفساد، ما يؤدي أحياناً إلى اندلاع نزاعات داخلية عنيفة. وفي الحقيقة لقد عانت سيراليون نفسها من تجارب مريرة من هذه الشاكلة في الماضي. واليوم، نجد أن مقاطعة كونو التي كانت غنية بالماس في السابق قد أصبحت واحدة من أفقر المناطق في سيراليون، وبها أحد أعلى معدلات البطالة في البلد، وبخاصة بين شبابها. ومعظم أراضيها الزراعية المعروفة في السابق بخصوبتها قد تحولت إلى حفر مغمورة بالمياه وتتخللها بقايا البنية التحتية المدمرة. وتقف البيوت الكثيرة المحروقة شاهداً حتى الآن على القوة التدميرية للحرب الأهلية التي مولها إلى حد كبير ما يعرف بالماس الملطخ بالدماء المستخرج من المقاطعة نفسها.

وضخامة عقدي تعدين خام الحديد هي التي تثير القلق، لأنهما يمكن أن يكونا عاملاً لتغيير أصول اللعبة في سيراليون، مع احتمال أن يؤديا إلى تغيير هائل في المشهد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد. وينطبق ذلك بوجه خاص على اتفاق التعدين المتعلق بخامات الحديد الضخمة في مقاطعة تونكوليلي. فإذا صدقت التصريحات الرسمية فإن رأسمال تلك العملية التعدينية وحدها سوف يجعل قدرات الحكومة المالية والتنظيمية تبدو صغيرة أمامه. لذلك، فإن من واجب كل المعنيين، خاصة حكومة سيراليون، أن يبذلوا كل الجهود الضرورية لكي يكفلوا أن يُوضع تركيز الحكومة على الصناعات الاستخراجية على الطريق الصحيح منذ البداية. ويجب التعامل بجدية مع المخاوف بشأن الاتفاقين التعدينيين – خاصة فيما يتعلق بامتثالهما لقانون التعدين في سيراليون، وشفافية مفاوضات التعاقد أو المخاوف بشأن حجم القوة الاقتصادية التي مُنحت لمستثمر أجنبي واحد. علاوة على ذلك، يجب إيلاء اعتبار للمخاوف المتعلقة بنفوذ هذه المصالح التجارية الكبيرة ومدى تأثيره على نزاهة الخدمة العامة المتدنية الأجور وعلى وسائط الإعلام والمجتمع المدني.

وأنا على ثقة بأنه يمكن إدارة العقود التعدينية الضخمة بطريقة تعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي وعلى البلد. وإزاء هذه الخلفية، أرحب بتأكيد الرئيس كوروما عزمه على كفالة امتثال كل الاتفاقات التعدينية لقوانين سيراليون والممارسات العالمية، وعلى زيادة الشفافية في قطاع التعدين، وطلب مساعدات خارجية لدعم القدرات الوطنية في التعامل مع مشاكل الامتيازات التعدينية الضخمة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبالقرب منا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على عروض المساعدات التي قدموها لتمكين

الحكومة من إدارة هذا الجانب الحيوي من جوانب التنمية في سيراليون.

وأنتقل الآن للكلام عن الانتخابات. ستجري الانتخابات الوطنية العامة المقبلة في سيراليون في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، أي بعد عامين فقط من الآن. وبالرغم من الوقت المتبقي، يبدو الأمر كما لو أن الحملة الانتخابية قد بدأت بالفعل. فالبيانات الصحفية، والمقابلات، وبعض الانتخابات الثانوية غير المهمة، وحتى بعض الأحداث الاجتماعية المعينة الأخرى تتخذ جميعها شكل الحملات الانتخابية المبكرة. وللأسف، فإن الأحزاب السياسية الرئيسية يتهم بعضها بعضاً بسوء النية، وقد أعربت المعارضة عن تزايد عدم ثقتها بحياد عدد من مؤسسات الدولة الرئيسية. وثمة مخاوف من احتمال أن يحاول الجانبان منع أحدهما الآخر من القيام بالدعاية الانتخابية المشروعة في المعاقل السياسية لكل منهما. كما شهدت الانتخابات الفرعية التي جرت مؤخرا لشغل مقاعد في البرلمان والمجالس المحلية حوادث مماثلة وكذلك أعمال عنف أو تهديد بالعنف.

وجميع المؤشرات تدل على أن انتخابات عام ٢٠١٢ يحتمل أن تكون معقدة جدا وأن تنطوي على تحديات كثيرة. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن البلد سيشهد إجراء ثلاثة انتخابات عامة في نفس الوقت: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية. ولكن ثمة عوامل أخرى أيضا، مثل نظام الأغلبية البسيطة الانتخابي واحتمال أن تكون الانتخابات منافسة بين طرفين لكل منهما معاقله الإقليمية وإغراء استغلال الفروق الإقليمية والعرقية وكذلك الثروة المكتسبة حديثا من عقود التعدين المبرمة مؤخرا، يحتمل أن تسهم جميعا في جعل الانتخابات حامية الوطيس وربما صعبة.

ولتخفيف حدة التراعات في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٢ وأثناءها، من المهم للغاية أن يكون الإطار المؤسسي لإجراء الانتخابات مقبولا لدى جميع الأطراف باعتباره إطارا حرفيا وجديرا بالثقة، والأهم من ذلك اعتباره إطار محايدا. وينطبق ذلك بوجه خاص على الهيئتين الانتخابيتين الرئيسيتين: اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية. كما أن ثمة أدوارا هامة جدا في هذا السياق للمؤسسات الوطنية الأخرى مثل شرطة سيراليون واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة حديثة النشأة. وعلى ضوء ذلك، ينبغي بذل جهود جادة لمعالجة جميع القضايا المعلقة ذات الصلة بهيئات إدارة الانتخابات وغيرها من المؤسسات ذات الصلة قبل وقت كاف من إجراء الانتخابات.

وفي هذا السياق، أود أن أحث اللجنة الانتخابية الوطنية على بذل مزيد من الجهد لتخفيف حدة مخاوف حزب المعارضة الرئيسي إثر إعادة تعيين رئيس اللجنة في منصبه. وفي غضون ذلك، أدعو حزب المعارضة الرئيسي إلى إبداء مرونة أكبر في مناقشة شواغله الانتخابية دون التورط في نزاعات شخصية. وعلى الرغم من إنجاز قدر كبير من العمل لتعزيز لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لكي تضطلع بوظائفها الهامة في مجالي التنظيم والوساطة، فإن بقاء منصب رئيس اللجنة شاغرا منذ أكثر من عامين يحد من فعاليتها.

ويسعدنا أن نلاحظ تعهد شرطة سيراليون وقيادتها بإجراء حوار منتظم مع الأحزاب السياسية وبحماية الحيادية والحرفية التنفيذية لقوة الشرطة في الحفاظ على الأمن أثناء العملية الانتخابية. وينبغي للشرطة تعزيز قدرتها في مجال التكنولوجيات غير المميتة لمكافحة الشغب ومقاومة أي إغراء باستخدام الأسلحة الهجومية في القلاقل الاجتماعية. والإنشاء المبكر للجنة مستقلة لتلقي الشكاوى ضد الشرطة،

على النحو الوارد في البيان المشترك، سيعزز الثقة في الشرطة بدرجة كبيرة أيضا.

وسيكون دور وسائط الإعلام في العملية الانتخابية في غاية الأهمية وينتظر أن توفر اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام الحماية من أي تأثير سياسي وتجاري لا مسوغ له. وفي هذا السياق، فإن إنشاء رابطة محرري الصحف الكبرى مبادرة طيبة جدا.

وإذا أخذنا انتخابات عام ٢٠٠٧ وانتخابات عام ٢٠٠٨ أو الانتخابات الفرعية الأخيرة باعتبارها مقياسا، فإن الانقسامات العرقية والإقليمية قد يكون لها دور أكبر بكثير في الانتخابات المقبلة. وربما يضيف ذلك بعدا خطيرا إلى الانتخابات. ومن ثم، يحدوني الأمل أن يبذل جميع أصحاب المصلحة السياسيين المزيد من الجهد لنزع فتيل هذا الصراع المحتمل قبل الانتخابات بوقت كاف. ويمكن أن يشمل ذلك بذل الحكومة لجهود أكبر لتحسين التوازن الإقليمي لدى التعيينات في المناصب السياسية ومناصب الخدمة المدنية الرفيعة فيها.

وأخيرا، فإننا نشعر بالقلق حيال اعتزام الحكومة إجراء تحقيق في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نفذتها في عام ١٩٩٢ الحكومة العسكرية السابقة، المجلس الوطني الحاكم المؤقت، الذي حكم البلد في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. فقد يسيء الكثيرون في أوساط المعارضة فهم هذا الإجراء من جانب الحكومة باعتباره مسعى للتأثير على انتخابات عام ٢٠١٢ وربما يفتح هذا الإجراء المجال أمام مطالب شتى بإجراء تحقيقات جديدة في فظائع الماضي. وإذا مضت الحكومة قدما في إجراء التحقيق، فإنه ينبغي لها إيضاح نواياها بقدر كبير للحد من أي إساءة تفسير لاحقا.

وأود الآن أن أنتقل إلى المسألة الثالثة، غينيا. قد لا يكون الأمر مفاجئا لأعضاء المجلس أن مواطني سيراليون ينظرون بتخوف إلى التطورات الجارية في جارتهم الكبيرة، غينيا. فهناك الكثير على المحك بالنسبة لسيراليون. ففي حالة إدارة غينيا لتحولها الديمقراطي على نحو جيد، فإن ذلك سيجعل المنطقة دون الإقليمية أكثر استقرارا وسيتيح لسيراليون خيارات أوسع في حل المشاكل دون الإقليمية، بما في ذلك التجارة عبر الحدود والشواغل الأمنية دون الإقليمية مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وصيد الأسماك غير القانوني. غير أنه في حالة تعثر التحول الديمقراطي في غينيا أو العدول عنه حتى، فإن ذلك قد يكون له عواقب سلبية خطيرة على سيراليون. فمن الممكن أن يمتد أي صراع محتمل في غينيا إلى سيراليون نظرا للروابط العرقية والثقافية والجغرافية بين البلدين والحدود الطويلة بينهما مع وجود عدد من المسائل التي لم تحل بعد، وكذلك الكميات الكبيرة من الأسلحة الصغيرة الموجودة في غينيا.

وعلى ضوء هذه الخلفية، أرى أنه ينبغي لنا جميعا الإشادة بالرئيس كوروما ونظيرته الليبرية، الرئيسة جونسون - سيرليف، على نهجهما الحريص في دعم التحول الديمقراطي في الجارة الشقيقة لبلديهما.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمشاطرة هذا المجلس بعض الشواغل بشأن بعثتنا المتكاملة لبناء السلام في سيراليون. فعندما زار الأمين العام سيراليون، أراد أيضا لفت الانتباه إلى تدخل ناجح للأمم المتحدة، ولا سيما النموذج الجديد المتمثل في نشر بعثة متكاملة لبناء السلام، يمكن أن تكون مثالا لتدخلات الأمم المتحدة الأخرى. وقد نجحنا في إثبات إمكانية خفض واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام وتحويلها إلى بعثة مدنية صرفة حجمها أصغر بكثير مع الحفاظ على التزام سياسي وإنمائي ذي مصداقية في البلد. وكما ذكرت من قبل، فإن بعثة بناء السلام الجديدة لا تكلف الدول الأعضاء سوى ٢,٢ في المائة من تكلفة العمليات السابقة لحفظ السلام.

ومما يؤسف له أن جميع هذه النجاحات والوفورات لم تُترجم إلى أي زيادة في الموارد المالية التي تقدمها الأمم المتحدة للأغراض الإنمائية في سيراليون، والتي تشكل عاملا رئيسيا في استراتيجيتنا لبناء السلام. وفي الواقع فإن تمويل عمليات الأمم المتحدة في تناقص مستمر. وهذا اتجاه مثير للقلق لأنه سيعرض للخطر عمل الأمم المتحدة ومصداقيتها للخطر بلا شك. كما أنه قد يعرض للخطر النهج المتكامل لبناء السلام. وأعتزم مناقشة هذه المسألة بتفصيل أكبر في اجتماع لجنة بناء السلام بعد ظهر اليوم ولكنني أرجو ممتنا أيضا استمرار دعم المجلس.

ربما لم تعد سيراليون اليوم أحد أهم شواغل المجلس حاليا. وهذا مؤشر طيب. ولكنني أحث المجلس على عدم التخلي عن سيراليون تماما: إنها قصة نجاح محتمل، ليس لسيراليون فحسب ولكن أيضا لمجلس الأمن. وستظل سيراليون بحاجة إلى المجلس كما ستظل الأمم المتحدة بحاجة إلى سيراليون.

وأخيرا، أود أن أعرب، من خلال وزيرة الخارجية، عن شكري للرئيس كوروما وحكومته وأعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في سيراليون على تعاونهم وحسن وفادتهم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فون دير شولنبرغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماكني.

**السيد ماكني** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن تتاح لي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام. بينما شهد العام المنقضي قطع خطوات كبيرة إلى الأمام في سيراليون، فإنه لا تزال هناك تحديات جسام. فبعد ١٠ أعوام من انتهاء الحرب الأهلية وقبل عامين من عقد المجموعة الثالثة من الانتخابات الوطنية، تتأهب سيراليون لتوطيد السلام توطيدا كاملا والشروع في تنمية اقتصادية طويلة الأجل. وسيتطلب النجاح في القيام بذلك دعما مستمرا.

وتعكف لجنة بناء السلام حاليا على دراسة التقدم المحرز في توطيد السلام في سيراليون ووضع خطط عملها مستقبلا، بل إن تشكيلة سيراليون ستجتمع بعد ظهر اليوم لمناقشة هذه المسائل واعتماد وثيقة ختامية تتضمن استنتاجات وتوصيات. وتركز عملية الاستعراض هذه على التقرير المرحلي المشترك عن برنامج التغيير الذي أعدته حكومة سيراليون بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني.

والتقرير، في نظرنا، إنجاز باهر ويعكس إعداده ملكية وطنية قوية ويتضمن مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني. واستنتاجاته شاملة، حيث يحدد التقدم المحرز في مجمل برنامج التغيير. ونظرا لأن الاستعراض يرصد التقدم المحرز على أساس إسهامات كل الأطراف الفاعلة، فإنه يواصل سجل سيراليون المثالي كبلد تطبق فيه معايير فعالية المعونة والمشاركة في الدول الخارجة من الصراعات وتقديم الخدمات المتكاملة.

وكما تقرر العام الماضي، ركزت لجنة بناء السلام مشاركتها على التهديدات الرئيسية لتوطيد السلام الواردة في برنامج التغيير، وتحديدا فيما يتعلق بالحكم الرشيد وسيادة القانون وتوظيف الشباب والاتجار بالمخدرات. وتحققت نجاحات في كل تلك المجالات. وتواصل لجنة مكافحة الفساد عملها الرائع، وهي الآن في ظل القيادة القديرة لمفوض جديد. إن إنشاء هيئة إذاعة سيراليون كهيئة إعلامية مستقلة سيساعد في ترسيخ الديمقراطية. وجرى تحويل فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات إلى وحدة للجريمة العابرة للحدود

الوطنية في إطار المبادرة الخاصة بالمنطقة الساحلية في غرب أفريقيا.

وأدخلت سيراليون أيضا تغييرات مهمة على استراتيجيتها لتوظيف الشباب وتمكينهم، إذ تحولت إلى برامج للتدريب على المهارات والتوظيف توافق متطلبات السوق بشكل أفضل. ويمثل إنشاء اللجنة الوطنية للشباب وتأسيسها الجاري خطوة مهمة أخرى إلى الأمام.

لكن على المرء أن يضيف الاحتياجات الناشئة إلى قائمة النجاحات تلك. يتحول الاهتمام عن حق إلى التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢، كما أشار السيد فون دير شولنبرغ للتو. تمثل تلك الانتخابات أحد التحديات الهائلة المتبقية قبل أن تكمل سيراليون عملية ترسيخ السلام وتبدأ التنمية الطويلة الأجل.

ومن المهم تهيئة الظروف السياسية من أجل إجراء انتخابات حرة وسلمية. وسيتطلب ذلك مواصلة إحراز تقدم بشأن تنفيذ الاتفاقات الواردة في البيان المشترك الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وزيادة تعزيز لجنة تسجيل الأحزاب السياسية وتقديم الدعم اللازم للجنة الانتخابية الوطنية. وستكون مواصلة بناء قدرة شرطة سيراليون لتكون بمثابة قوة محايدة وفعالة من أجل الاستقرار أمرا مهما أيضا. والأكثر أهمية، هو أنه يتحتم اشتراك الأحزاب السياسية الرئيسية بطريقة تعزز الحكم الديمقراطي السلمي وتخفف التوترات المتزايدة بين المناطق داخل البلد.

لقد قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، في ظل القيادة القديرة للممثل التنفيذي للأمين العام، بالفعل بسلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الحوار بين الأحزاب والوساطة في التوترات السياسية الأوسع وبناء القدرة على الاستجابة لحوادث الاضطرابات العامة. ومن الواضح أن هذا الجانب بالذات من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون سيكون ذا أهمية متزايدة خلال العام القادم. وتستفيد سيراليون أيضا على نحو مطرد من مواردها الطبيعية الوفيرة. إن الإمكانات الاقتصادية الكامنة لقطاع التعدين بصفة خاصة تبشر بخير كبير لتوليد النمو وتدعيم ميزانية سيراليون وتخفيض الاعتماد على المعونة.

غير أن الموارد الطبيعية، كما شهدنا جميعا في سياقات أخرى، تجلب أيضا مخاطر. لا بد من إدارة الموارد بطريقة شفافة تحقق المنافع الاقتصادية لفوائد السلام للسكان ككل. إن عضوية سيراليون في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كيمبرلي مبادرتان مهمتان في ذلك الصدد.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أختتم بياني بالانتقال إلى مسألة مهمة فيما يتعلق ببناء السلام. أنشأت سيراليون، معظم الآليات الاستراتيجية والمؤسسية الضرورية لتنسيق أنشطة بناء السلام وتنفيذها. ولدى البلد استراتيجيتان شاملتان ومتكاملتان في برنامج التغيير والرؤية المشتركة للأمم المتحدة. غير أن الاحتياج إلى الموارد لا يزال كبيرا.

حتى الآن لم يتلق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين المنشأ لتمويل الرؤية المشتركة، وفي ذلك الصدد، لدعم برنامج التغيير، سوى مبلغ ١٠ ملايين دولار نحو بلوغ هدف متعدد السنوات قدره ٢٠٤ ملايين دولار. وفي حين سارع المجتمع الدولي إلى الإشادة بالنموذج الخاص لبناء السلام الذي استحدث في البلد، فإنه كان أبطأ في تعبئة الموارد. وإدراكا لهذه الحاجة، قررت تشكيلة سيراليون وضع خطة لتعبئة الموارد للمساعدة في تلبية الأهداف التمويلية الحالية واجتذاب مانحين غير تقليديين واستكشاف طرق بديلة لتقديم المساعدة الدولية.

وتبقى سيراليون قصة نجاح متعددة الأطراف في بناء السلام، لكن البلد يمر بمنعطف حرج. من الضروري القيام باستثمار أخير في السلام لتأمين المكاسب التي تحققت منذ انتهاء الحرب الأهلية. ولجنة بناء السلام مستعدة لمواصلة مساعدة جهود سيراليون للتخفيف من حدة الأخطار الرئيسية التي تهدد السلام. كما تريد اللجنة دعم البلد في التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٢. وأخيرا، فإن لجنة بناء السلام عاقدة العزم على مساعدة البلد في بناء السلام الدائم والشامل من أجل كل السيراليونيين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماكني على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة زينب حواء بانغورا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

**السيدة بانغورا** (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): يتوجه وفدي بالتهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ونود أيضا أن نشكركم على عقد هذه الجلسة عن الحالة في سيراليون وعلى إتاحة الفرصة لنا للإسهام في هذه المناقشة.

ونعرب أيضا عن خالص تقديرنا للأمين العام على تقريره التفصيلي (S/2010/461) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. يبرز التقرير، ضمن أمور أخرى، التطورات المهمة التي حدثت في البلد، والتحديات التي يتعين اجتيازها، وبالطبع، أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام خلال الفترة قيد الاستعراض. كانت زيارة الأمين العام الأخيرة إلى بلدي مثمرة بصفة خاصة ولا تزال حية في أذهان كل السيراليونيين، حيث تزامنت مع افتتاح ثاني إذاعة عامة مستقلة على الإطلاق في أفريقيا، وهي هيئة إذاعة سيراليون.

ونود أيضا أن نشيد إشادة خاصة بالممثل التنفيذي للأمين العام على بيانه هذا الصباح، وبرئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون، السفير جون ماكني، على مساهمته المجدية والتنويرية المعتادة في هذه المناقشة.

ونظرا لضرورة توفير الوقت، سأقاوم إغراء إعادة سرد تفاصيل كل التطورات المهمة التي حدثت في بلدي خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث قام الرئيس إرنست باي كوروما بذلك بالفعل، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، قبل خمسة أيام باستعراض بعض التقدم الملموس الذي حققته حكومته خلال تلك الفترة، بالشراكة مع المجتمع الدولي، في عملية توطيد السلام والأمن لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

ولقي كثير من تلك الجهود والنجاحات، التي وردت أيضا في التقرير المعروض علينا اليوم، ترحيبا بنفس القدر في مؤشرات، مثل مؤشر السلام العالمي، الذي منح سيراليون المرتبة الثالثة والخمسين بين أكثر البلدان المسالمة في العالم؛ ودليل مو إبراهيم، الذي يعكس التحسن الكبير في تصنيفنا من حيث الحكم الديمقراطي بين البلدان المتأثرة بالأزمات؛ وتصنيف البنك الدولي بشأن القيام بالأعمال التجارية؛ ومؤشر تصورات الفساد الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية، ضمن مؤشرات أخرى. بيد أن الرئيس كان واضحا جدا في التحذير من الركون إلى الرضا استنادا إلى إنجازاتنا حتى الآن وفي التشديد على أن عبارات الإشادة تلك ينبغي أن تكون حافزا للحكومة لتكثيف جهودها لتحسين نوعية حياة شعبها.

تدرك الحكومة تماما أهمية بعض المسائل التي أثارها الأمين العام في التقرير فيما يتعلق بتنفيذ البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبخاصة فيما يتعلق بمسائل كالحوار بين الأحزاب السياسية، وتقرير فريق

الاستعراض المستقل، والتحقيق المقترح في إعدام المفتش العام السابق للشرطة و ٢٧ آخرين في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في سيراليون.

وفيما يتعلق بالنهوض بثقافة التسامح السياسي، أكد الرئيس كوروما باستمرار على أنه، بصرف النظر عن الانتماء السياسي أو الطائفة الدينية، فإن علاقات الوحدة التي تربطنا معا كأمة أقوى من المسائل التي تميل إلى تقسيمنا. وفي إحدى تلك الحالات، طمأن الرئيس البلد بتأكيده

> ”إنني رئيس البلد وأتحمل مسؤولية عن توحيد البلد. وأتحمل مسؤولية عن تطوير أي شخص لمفهوم جديد للديمقراطية، وثقافة جديدة للديمقراطية، ومفادها إنك ليس عدوا لأي أحد. وربما تكونوا مجرد مختلفين بشأن مسائل سياسية، ولكن في نهاية المطاف علينا أن نقدم أنفسنا بصفتنا أبناء سيراليون، ومتحدين في تنمية بلدنا.“

وفي مناسبات مختلفة رفع الرئيس غصن الزيتون وسارع إلى الإشارة إلى أن التسامح طريق ذو مسارين وأنه ينبغي لجميع أبناء سيراليون أن يسعوا سعيا جديا لتعميق العملية الديمقراطية وتوحيد البلد، ليس بزياراته المنتظمة إلى جميع أنحاء البلد فحسب، بل أيضا بكفالة تنفيذ البرامج الإنمائية التي ابتدرتها الحكومة بشكل عادل في جميع أنحاء البلد، بصرف النظر عن الانتماءات السياسية أو العرقية لأي منطقة أو مكان بعينه.

إن الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز الحكومة وتنمية القطاع الخاص. وتجري مكافحة الفساد بلا كلل. وتم تعيين لجنة لمكافحة الفساد، وتواصل الحكومة تقديم الدعم المالي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. والالتزام قوي بشكل مماثل بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وقد حولنا فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات إلى وحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، مع زيادة سلطتها للقضاء على ذلك الخطر الماحق. ولكن الوحدة بحاجة ماسة إلى المساعدة التقنية المستمرة والدعم.

وعلى جبهة رئيسية أخرى في مبادرة بناء السلام المستمرة، تمكنا من اتخاذ خطوات إضافية نحو معالجة شواغل الشباب في البلد. ومؤخرا جرى تعيين مفوض للشباب لقيادة اللجنة الوطنية للشباب، التي أنشئت لوضع استراتيجية وسياسات تتصل بتمكين الشباب وإشراكهم في بناء الدولة والتنمية الوطنية. وذلك يدل بوضوح على استعداد اللجنة للاضطلاع بمسؤولياتها ولبدء العمل بشأن تنفيذ استراتيجياتها. ولذلك نحن نقدر زيادة الدعم الملموس من جميع شركائنا، بما في ذلك الشركاء الذين ينخرطون بفعالية في التصدي لذلك التحدي.

وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢، فإن الحكومة ملتزمة بضمان أن تنجز اللجنة الوطنية الانتخابية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية إنجازا فعالا بشأن ولايتهما الدستورية، بشكل مستقل وبعيدا عن التدخل. وفي ذلك الصدد، شرع زميلي وزير المالية والتنمية الاقتصادية بالفعل في حشد الدعم والموارد اللازمة للتمهيد لقيام عملية ذات مصداقية وحرة ونزيهة وتشاركية بشكل كامل. ونحن نعول على استجابة المجتمع الدولي العاجلة والإيجابية لدعوته إلى العمل.

وبشكل تحقيق الانفتاح والشفافية في استغلال مواردنا المعدنية أحد أكثر الجوانب الأساسية لسياسة الحكومة الإنمائية، مع توافر الإرادة السياسية لضمان استغلال موارد البلد المعدنية الضخمة لمصلحة السكان. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الحكومة مستعدة للغاية لمعالجة الشواغل التي أثيرت حيال اتفاقات التعدين التي أبرمت مؤخرا، وهي في

غاية الاستعداد لوضع طرائق لمعالجة تلك الشواغل بغية كفالة الامتثال الكامل لقوانين التعدين في البلد.

وبالرغم من جهود الحكومة والتقدم المحرز حتى الآن في معالجة العديد من المشاكل التي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية، لا تزال هناك تحديات كثيرة. فبعض جوانب توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة لا تزال بحاجة إلى الدعم من أجل تنفيذها الكامل. وبالأخص، لا تزال عملية التعويضات بدون تمويل يذكر بعد ستة أعوام من إصدار التوصيات. وعلى الجبهة الاجتماعية – الاقتصادية، فإن حالات عدم اليقين الاقتصادية والاجتماعية العالمية السائدة تؤدي بشكل جدي إلى تقويض جهودنا لعكس اتجاه الاقتصاد بالسرعة المطلوبة.

ونظرا للتأثير الحاد لحالات عدم اليقين تلك على جهودنا، فإننا نناشد إيلاء الاهتمام العاجل والمناسب للوفاء بالتعهدات التي قطعت في أحدث اجتماع للفريق الاستشاري المعني بسيراليون، الذي عقد في لندن.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام حكومة بلدي بالاضطلاع بدور بناء في معالجة الأحداث الناشئة وعملية التحول الديمقراطي في جمهورية غينيا الشقيقة. ونشعر بالارتياح لأن اللجنة الانتخابية الوطنية تمكنت من تيسير وضمان تمكين المواطنين الغينيين في سيراليون من الاقتراع، وبخاصة في سياق اتحاد نهر مانو. وفي ذلك الصدد، سنواصل رصد الأحداث باهتمام شديد.

وتنظر الحكومة بفعالية في تقرير فريق الاستعراض المستقل، فضلا عن التحقيق المقترح في حالات الإعدام خارج نطاق القانون التي جرت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وشارك فيها مفتش عام سابق و ٢٧ من المواطنين العاديين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتسوية هذه المسألة لتحقيق أفضل مصالح الأمة.

وفي الختام، أود أن أسجل امتناننا لأعضاء المجلس على اهتمامهم المستمر ومشاركتهم مع سيراليون. ونحن نتطلع إلى مواصلة دعمهم لجهودنا المستمرة لضمان السلام المستدام والازدهار الطويل الأجل في سيراليون وللمحافظة على سير قصة النجاح المحتملة هذه في المسار الصحيح.

ونحن نشاطر دواعي القلق التي أثارها الممثل التنفيذي للأمين العام حيال التدني المستمر لتمويل عمليات الأمم المتحدة، وبخاصة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والتأثير السلبي الذي سيحدثه على أعمال الأمم المتحدة ومصداقيتها. ونأمل أن يعالج المجلس هذا التدني.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزيرة بانغورا على بيانها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.